مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية	ا لرقم
المصدر :الصحافة	موقع الواب :	البلد تونس
	التاريخ 15-09-2011	العدد و [ص]:

المرأة والقائمات الانتخابية

هل وجودها مجرد ديكور فرضه مبدأ التناصف والتناوب؟

أم أنّها فاعلة وصاحبة مشروع لدعم مكاسب المرأة والقضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين؟

نصّ مشروع مرسوم انتخابات المجلس التأسيسي كما هو معلوم على اختيار نظام القوائم على أساس التمثيل النسبي والتناصف بين النساء والرجال في القائمات الانتخابية، وقد ساهم هذا البند في بثّ نوع من الطمأنينة في نفوس النساء في ظرف كثر فيه الحديث عمّا وصف بإمكانية اعتماد الدين كمرجعية فكرية وثقافية، خصوصا في ظل تعبير عديد الأطراف عن مخاوفها من رفع الحظر عن حركة النهضة وعودتها للنشاط بشكل بارز في إطار حزب معترف به، الى جانب بروز أحزاب أخرى ذات مرجعية دينية.

فموقف الاسلاميين المتحفظ من أحكام مجلة الاحوال الشخصية وخصوصا جانبها الخاص بمنع تعدّد الزوجات، اعتبر بمثابة التهديد للوضعية القانونية للمرأة وللمكاسب التي تحققت لها وخلق حاجزا جليديا بين النهضة وغالبية النساء وغيرهن من الناشطين صلب هيئات المجتمع المدني وخصوصا منها المدافعة عن حقوق المرأة ومكاسبها.

فالخوف من المشاريع السياسية للأحزاب الاسلامية على حقوق المرأة المكتسبة منذ أكثر من نصف قرن والخشية من التراجع عن مشروع المساواة الفعلية بين الجنسين في جميع المجالات جعل المرأة التونسية التي ناضلت جنبا الى جنب مع الرجل ضد الاستعمار وضد كل ما من شأنه أن يشد مجتمعها الى الوراء ثم ناضلت ضد الدكتاتورية وشاركت في قيادة ثورة شعبها نحو تحقيق الحرية والعزّة والكرامة من أجل مجتمع ديمقراطي تتكافأ فيه الفرص بين الجنسين هو ما جعل هذه المرأة تناضل اليوم من أجل مزيد دعم مكاسبها باعتبار وأن العودة الى الوراء مستحيلة صلب مجتمع حرّ قادر على النضال والانتصار من أجل تكريس مبادئ حقوق الانسان ومنها القضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين.

فصدور مجلة الاحوال الشخصية لم يكن حدثا عابرا في تاريخ تونس بل محطة بارزة من محطات الحركة الاصلاحية التونسية التي استمدت روحها من أفكار واجتهادات مصلحين تونسيين ولم يعد من الممكن في أي حال من الأحوال وتحت أي ظرف أو نهج سياسي مراجعتها إلا نحو إضافة المزيد من المكاسب الداعمة لمبدأ التكافؤ والمساواة.

لكن في ظل كل هذا بدت القائمات الانتخابية ورغم ما حملته من مناصفة وتناوب ضعيفة فيما يخص عدد رئيسات القوائم ممّا طرح تساؤلا بشأن نوعية قيادة المرأة للقائمات الانتخابية.

هل أن دورها سيقتصر على تطبيق برامج أحزابها في إطار وجود «ديكوري» وضرورة انتخابية أم أنها صاحبة مشروع واضح وطموحات ثورية جديدة نحو تحقيق المزيد من المكاسب للمرأة؟

ثم كيف سيكون دورها في حال بلوغها المجلس التأسيسي؟

للإجابة على هذه الاسئلة اتصلنا ببعض رئيسات القوائم الانتخابية لعدد من الاحزاب السياسية التي قد تبدو بارزة وقد بدت طموحاتهن المشروعة تقدمية وثورية هدفها تحقيق المساواة الفعلية ورفع كل أشكال التمييز بين الجنسين والرقي بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل الى مرتبة الدستور.

* اعداد : نجاة ملايكي

السيدة خديجة بن حسين (القطب الحداثي)

«لا عودة للوراء ولن نخرج من التاريخ لأننا صانعوه»

هي أستاذة فلسفة ترأس قائمة منوبة للقطب الحداثي الذي يضم احزاب التجديد وطريق الوسط والاشتراكي اليساري والجمهوري، وهي عضو الهيئة المركزية لحركة التجديد وتنشط صلب هياكله منذ سنة 1997.

تقول: «النساء حركن تاريخ البلاد منذ وقت بعيد ودخولهن في العمل السياسي ليس بالجديد لذلك دورهن لا يمكن الا ان يكون هاما ومساهمتهن فاعلة، وكرئيسة قائمة أنا أؤمن بمشروع ساهمت في وضعه وناقشته وداخل القطب هناك 16 امرأة رئيسة قائمة انتخابية وهو ما يعادل نصف القوائم مما يبرز مكانة المرأة داخل القطب فضلا عن كون كل واحدة منا تملأ مكانها ولم تأت من فراغ وانما استنادا الى الكفاءة السياسية والخبرة».

وتضيف «سأدافع عن برنامج القطب لكن في نفس الوقت سأركز على دعم مكاسب المرأة وسأدافع عن مكاسبها التي أتت في مجلة الأحوال الشخصية اعتبارا لكونها لم تأت مجاملة وإنما استجابة لرغبة وثقافة تونسية ذلك ان تونس مثلا كانت الأقل في نسبة تعدد الزوجات حتى قبل سن مجلة الأحوال الشخصية وقد دعمت المجلة قانونيا هذا الاتجاه ولم تفرضه بالقوة وأعتبر ان مجلة الأحوال الشخصية لا بد وأن ترتقي لمرتبة الدستور حتى لا تعدّل مهما كانت التشكيلة الحكومية. فلا عودة للوراء ولن نخرج من التاريخ اذ نريد ان نكون صانعوه..».

وبخصوص المجلس التأسيسي تضيف «نحن داخلين كقطب ولنا ارضية نعمل وفقها، ونعلم اي دستور نريد، سنحاول تمرير تصورنا للدستور وسنناقش مقترحات الأحزاب الأخرى فالفيلسوف له دور هام وهو الدور النقدي وهناك أشياء يتفطن لها الفيلسوف ولا يتفطن لها التقني».

السيدة سميرة خليل (الاتحاد الديمقراطي الوحدوي)

ترشحت لرئاسة الجمهورية فتمت مضايقتي وهذا برنامجي للمرحلة القادمة

هي ربة بيت واعية بحقها في الممارسة السياسية تترأس قائمة الحزب لجهة اريانة وهي اصيلة المتلوي، درست الحقوق التجارية وكونت نفسها بنفسها، آمنت بحق المرأة في النشاط في مختلف المواقع السياسية لذلك كانت اول المرأة تونسية تترشح لرئاسة الجمهورية امام الرئيس المخلوع بن علي وذلك في سنة 2008. تعرضت للمضايقات الأمنية وطلب منها الاعتذار عن هذه «الخطيئة» انذاك لكنها رفضت وعبرت عن حقها في الترشح باعتبار وان الدستور لم يمنع ترشح المرأة للرئاسة، عرض عليها والي قفصة انذاك خمسمائة الف دينار لانجاز مشروع والابتعاد عن رغبة الترشح التي ستثير الرأي العام في الداخل والخارج لكنها رفضت.

تقول: «انا لست ديكورا للحزب او بوق دعاية وانما انا امرأة فاعلة ومؤمنة بقدرة المرأة على التأثير والابداع في كل المواقع وحبي للعمل السياسي ليس بالجديد بل حاولت ممارسته حتى في العهد السابق لكن قمع الحريات سعى الى منعي من ممارسته حقي هذا..».

وبخصوص برنامج حزبها تضيف: «انا مقتنعة بأهمية برنامج الحزب الذي انتمي اليه خصوصا في ما يهم مكاسب المرأة وحقوقها وسأعمل على تطبيق هذا البرنامج الذي من مطالبه مراعاة مصالح الشعب وسنّ نظام رئاسي برلماني وتحقيق التكافؤ بين الجهات ودعم قطاع التشغيل ومساهمة الدولة ولو بنسبة قليلة في القطاع الخاص ليقبل عليه الناس باطمئنان على مستقبلهم..وكامرأة لدي برامج اخرى منها بالخصوص الحفاظ على مكاسب المرأة وايلائها مرتبة الدستور وتطوير مجلة الاحوال الشخصية».

وبخصوص المجلس التأسيسي تقول: «سأساهم بفعالية في صياغة دستور البلاد وسأعمل على النشاط صلب لجنة الشؤون الاجتماعية لأن محتواها هو الأقرب لمشاغل الشعب ولحاجيات المواطن البسيط»..

السيدة سعاد عبد الرحيم (حزب النهضة)

برنامجنا واضح وكل ماهو تشريع من اختصاص المفتي وليس من اختصاص النهضة

السيدة سعاد عبد الرحيم هي صيدلانية ناضلت وهي طالبة صلب الاتحاد العام التونسي للطلبة وهي امرأة مثقفة ورصينة ومتحدثة لبقة معتزة بهويتها العربية الاسلامية لكنّها ليست متدينة ولا ترتدي الخمار وهي إحدى السيّدتين اللتين ترأسان قائمتين من القائمات الانتخابية للنهضة تقول: «علاقتي بالاتجاه الاسلامي انطلقت مع نشأة الاتحاد العام التونسي للطلبة، فأثناء الحراك الجامعي طرحت فكرة الحسم بين أطروحة الليبراليين اليسار وأطروحة الاتجاه الاسلامي وقد آمنت بالحسم وكان دوري فعّالا في هذا الجانب علما وأنني لم أنشط في مسيرتي مع أيّ اتجاه ولم أنتمي الى أي حزب سياسي.

وتفاعلنا إبّان الثورة مع الشارع التونسي وأتتنا فرصة بعدها للإستدراك باعتبار أن نضالاتنا ليست جديدة وكانت أول مبادرة تنظيم قافلة خيرية تحتوي على سبعين ألف دينار من الادوية لصالح أحد المستشفيات الواقع بجهة الحامّة وعاينّا ما يعانيه هذا المستشفى من نقائص كبيرة أبلغناها لوزارة الصحة ومنها أتت فكرة النضال من أجل هذا الشعب فانضويت صلب جمعية التعاون الخيرية وأسسنا رابطة قدماء الاتحاد العام التونسي للطلبة وعندما بدأت الاحزاب تهيكل نفسها أتتني دعوات من عدّة أحزاب عاينت أثناءها تاريخ كل حزب لأن التاريخ لا يرحم وعندما أتاني مقترح حزب النهضة واعتبارا لمعرفتي بأنه يضم أناسا مناضلين وذوي مصداقية ولم يسرقوا البلاد وعملت معهم سابقا صلب الاتحاد العام التونسي للطلبة ولم يسبق وأن نقضوا عهدا قطعوه على أنفسهم واعتبارا لكون المرجعية 1 الاسلامية كانت الاقرب لشخصي من المرجعية الليبرالية والمرجعية الماركسية فضلا عن كون برنامجهم قد أقنعني فقد ترشحت في قوائم النهضة كمستقلة صلب حزب سياسي مدني».

وتضيف: «بالنسبة لي كإمرأة ما يهمني في حركة النهضة هو البرنامج ففي ما يخص المرأة الحزب يتمسك بمجلة الأحوال الشخصية وهو مع تطويرها باعتبارها مكسب لا استغناء عنه كما في برنامج الحزب أيضا تحقيق العدالة في الاجور بين الجنسين علما وأن الحزب كان أول من وافق على مبدإ التناصف في انتخابات المجلس التأسيسي. وكإمرأة ما يهمني في حركة النهضة هو البرنامج وليس هناك داع في التشكيك في مصداقية هذا البرنامج باعتبار أن الشعب سيكون الفاصل والحاكم والمحدد خصوصا وأن هناك انتخابات برلمانية يمكن خلالها مراجعة الثقة في من لا يفي ببرامجه».

وبخصوص دورها صلب الحزب تقول: «أنا النساء فاعلة ولا يمكن أن أكون الا فاعلة في حزب النهضة ومعا سنعمل على فرض المرأة في وزارات السيادة (العدل والدفاع والداخلية والخارجية...) وسندعم وجود العنصر النسائي جنبا الى جنب مع الرجل اعتبارا لكون عنصر الكفاءة فقط هو الفيصل في كل المواقع والمجالات، انني مؤمنة جدّا بدور المرأة الذي لا بدّ ألا يكون تمثيليا بل فعّالا ووجوديا صلب النهضة ليس ديكورا وإنّما هو بمثابة التحدّي للأفكار المسبّقة فالحزب يوجّه رسالة من خلال وجود المرأة في قوائمه الانتخابية وهي طمأنة المجتمع وخاصة المرأة خصوصا وأن الحزب يعتبر الحداثة ركيزة أساسية وأنا أريد أن أوجّه رسالة وهي أن النهضة حزب سياسي يعتبر أن التشريع من اختصاص المفتي وليس من اختصاصه».

السيدة فاطمة الغربي
(التكتل من أجل العمل والحريات)

لدينا برنامج متكامل لمزيد ادماج المرأة في الحياة السياسية

هي مؤمنة بقدرة المرأة التونسية على البروز في مواقع القرار باعتبارها تتوفر على الكفاءة العلمية اللازمة والاستعداد الكبير للعطاء السياسي.

وباعتبارها حقوقية الاختصاص فهي تدافع عن وجود المرأة وحقها في ممارسة كل الانشطة السياسية وتعتبر ان سبب عدم رئاسة المرأة للقائمات الانتخابية بالعدد المطلوب او المتقارب مع عدد الرجال الذين يرأسون القوائم الإنتخابية انما يعكس وجودا شبه صوري للمرأة رغم بلوغها اعلى المراتب العلمية وغيرها...

تقول : «إن نشاط المرأة التونسية ونجاحها في العديد من الميادين ليس بالجديد او المثير باعتباره يعود الى ما قبل الإستقلال وقد تواصل فيما يعد بنسق هام كما ان للمرأة رصيدا علميا يؤهلها للنجاح في كل المواقع لكن قبل 14 جانفي لم تتوفر لها الفرصة التي توفرت لها الآن لابراز افكارها وقدراتها ومواقفها في كنف الحرية».

وتضيف :«لابد للمرأة من دعم وجودها في المواقع السياسية ومواقع القرار وحزب التكتل أمن بهذا الجانب من منطلق وعيه بأن المرأة لا ينقصها اي شيء عن الرجل اما عن العدد القليل للنساء في رأس القائمات الإنتخابية فهو ليس حكرا على حزب دون آخر بل هو موجود في جميع الاحزاب...

لقد كانت المرأة قبل 14 جانفي مفتقرة للمبادرة السياسية نتيجة لاوضاع الحريات في ذلك الوقت لكن حاليا هناك نساء كثيرات يبحثن ويعملن في السياسة وينخرطن في الاحزاب وهذا التحول النوعي ناتج عن الرغبة في معرفة كل الإتجاهات السياسية والإنخراط في العمل السياسي».

وبخصوص نوعية وجود المرأة في الاحزاب السياسية اضافت : «لقد دخلنا حزب التكتل عن قناعة باعتبار اهدافه وبرامجه قريبة من قناعاتي ونسعى معا لتحقيق مساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات ولدينا برنامج متكامل لمزيد ادماج المرأة في الميدان السياسي وسيتواصل ذلك حتى ما بعد المجلس التأسيسي...

وسنعمل في نطاق الحزب وخارجه كفرد يمثل بلاده ويعمل على إيجاد حلول جذرية للمشاكل الاجتماعية ومنها مشاكل الشباب وخصوصا منها البطالة والإنحراف».

وبشأن فاعليتها داخل الحزب ودورها في حال بلوغها المجلس التأسيسي تضيف : « سنعمل على سن دستور يكرّس الوجود الفعلي للمرأة كشريك هام في مسيرة بناء تونس من جديد».

واكدت من جهة اخرى ان المرأة لن تكون مجرد بوق دعاية لبرامج أحزابها وانما فاعلة في ابراز مواقفها وتحقيق أهدافها : « لم أكن مقتنعة بما كان موجودا في الميدان السياسي قبل الثورة ومشاركتي حاليا في الحراك السياسي ناتجة عن حب للعمل السياسي وانا مؤمنة كامرأة ان مكتسباتها ستتدعم في كل المجالات اذ من المستحيل ان تتنازل عن احداها».

السيدة بسمة مشري (الحزب الديمقراطي التقدمي)

«من حق المرأة التخلص من كل أشكال التمييز مع الرجل»

هي أستاذة تصرف، شغلها الشاغل النهوض بالوضع التنموي لجهتها (الكاف) وبلوغ المساواة الفعلية بين الجنسين في كل المجالات.

تقول:«إن هاجسي الفعلي هو تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في كل الميادين لأن المرأة التونسية اثبتت جدارتها بامتياز ومن حقها التخلص من كل اشكال التمييز بين وبين الرجل، خصوصا وان هذا التمييز يبرز في عدة مجالات حتى البسيطة منها واقدم مثالا بسيطا على ذلك وهو كوننا كأساتذة نكون في عضويتنا داخل مجالس التأديب على نفس قدم المساواة، فعدد الرجال دائما يفوق عدد النساء باعتبار عدم الثقة في قدرة المرأة على اخذ القرار».

وبخصوص فاعليتها كرئيسة قائمة تقول :«ان المرأة لايمكن الا ان تكون فاعلة حيثما تكون ورغم كوني أشارك في العمل السياسي لأول مرة نظرا لكون ثورة 14 جانفي قد حركتنا بعد ان لم نجد تشجيعا قبلها على ممارسة العمل السياسي، فإنني سأعمل على تحقيق برنامج الحزب ومن خلاله تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين كما أنني سأعمل في حال بلوغي المجلس التأسيسي على خدمة المرأة التونسية وخصوصا منها (الكافية)».

واضافت:«لابد للمرأة (الكافية) من لعب دور تنموي كبير بجهتها التي تفتقر لمقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

السيدة سميرة السعدي (حركة الوطنيون الديمقراطيون)

لا يمكن اعتبار المجتمع حرّا في حال غياب المرأة عن قواه الحرة والفاعلة

هي اخصائية في العلاج الطبيعي أمنت بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين الجميع، ناضلت صلب جمعية النساء الديمقراطيات وترأست قائمة تضم خمسة عناصر من حركة الوطنيين الديمقراطيين وأربعة عناصر مستقلة هي احداهم عن الجبهة التقدمية الوطنية.

تقول: «انه على المرأة ان تلعب دورها في كل المجالات ولا يمكن اعتبار المجتمع حرّا في حال غياب المرأة عن قواه الحرّة والفاعلة».

وتضيف: «المرأة ليست ديكورا داخل الأحزاب بل هي المناضلة الفاعلة والمؤثرة التي نريد ان تكون موجودة في كل مواقع القرار.... فنحن نناضل من أجل بلوغ التناصف الفعلي في كل المواقع ونناضل ضد كل أشكال التمييز ونعمل على دعم الحريات الفردية اننا نسعى وفق مبادئ عامة لبلوغ ما نريده في تونس اليوم».

وبخصوص طموحاتها تقول: «أرى ان المرأة قادرة على تحقيق النقلة النوعية صلب الهياكل التي تعمل بها فهي تأتي دائما بالاضافة المفيدة في إطار تكاملي مع الرجل ومن الخطإ استعمال المرأة عند الحاجة ثم التغافل عن دورها وحقوقها فيما بعد، مثلا لقد خرجنا الى الشارع إبان الثورة نساء ورجالا عرضنا أنفسنا لنفس المصير بكل شجاعة ولابدّ من الاعتراف بأن المرأة ندّ للرجل تناضل مثله ولا يمكن ان نقول لها انتهى الآن دورك ولم نعد بحاجة الى نضالك وعودي الآن لدورك التقليدي... لابدّ من تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين والقضاء على كل أشكال التمييز بينهما».

السيدة رفيقة الرقيق (حزب العمال الشيوعي التونسي)

«المرأة لا يمكن ان تكون ديكورا في الاحزاب التقدمية..وهذا سبب قلة عدد رئيسات القائمات الانتخابية»

هي مناضلة صلب هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل من ذلك كونها عضوا في نقابة التعليم الاساسي بصفتها معلّمة وعضوا بالمكتب الوطني للمرأة العاملة..

ناشطة صلب حزب العمال الشيوعي منذ سنة 1986، تحمل جملة من الهواجس والطموحات والافكار التقدمية وتعمل على بلوغها، تقول: «المرأة مواطنة بحاجة للشعور بالمساواة الفعلية مع الرجل في جميع الميادين، وفي هذا الظرف الراهن ليس بإمكان الاحزاب ضمان حقوق المرأة كإنسان فهناك عراقيل على ارض الواقع ناتجة عن النظرة الدونية للمرأة فقد كنا نعيش واقعا استبداديا حدّ من نشاط المرأة السياسي والنقابي والجمعياتي الى جانب العراقيل الاخرى التي تعاني منها المرأة فالمرأة تتحمل اعباء وظيفتها الاجتماعية بمفردها وهي بالخصوص اعباء المنزل والاطفال.

لذلك نسعى صلب الحزب وفي اطار برنامجنا الى ضرورة توفير خدمات اجتماعية عمومية بأسعار مناسبة حتى يتم التخفيف من الاعباء التي تتحملها المرأة.

وفي مستوى المرأة العاملة لابد من حمايتها من كل اشكال التمييز والعنف وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرارها المهني وتعميم عطلة الامومة لتشمل مدتها القطاع الخاص مع الترفيع فيها لأربعة اشهر بعد الولادة واسبوعين قبلها مع سحب عطلة الامومة على الام التي يتوفى مولودها وذلك سلامة لصحتها، كما لابد من العمل لحصة واحدة حتى يتسنى لها الاهتمام بأطفالها وممارسة السياسة والرياضة وغيرها من الانشطة».

وتضيف بخصوص قلة عدد رئيسات القائمات: «في حزب العمال لم يكن هناك اي مانع لتحقيق المناصفة بين النساء والرجال في رئاسة القائمات باعتبار ان كليهما سيدافع عن مشروع واحد حيث اننا كنا مستعدين لترأس المرأة 13 قائمة ضمن 27 قائمة للحزب لكن لم يتسن ذلك الا لأربع قائمات نتيجة عاملي الخبرة والضغوطات، فهناك رفيقات تعرّضن للضغط لعدم الترشح من ذلك ان احداهن هددها سلفيون بحرق منزلها ان ترشحت في قائمة تابعة للحزب فمنعها والدها نتيجة لذلك من الترشح».

وعن برنامجها في حال بلوغها المجلس التأسيسي، تقول: «سنعمل على التنصيص في الدستور على حق المرأة في المساواة التامة حتى لا يتم التراجع عن حقوقها، فحتى داخل الاحزاب الشيوعية يمكن ان نعيش صراعا في هذا الشأن من ذلك مثلا انا كشيوعية يمكن ان يعاملني زوجي الشيوعي برواسب قديمة لذلك لابد من المساواة الفعلية في كل المجالات.

ونحن صلب الجامعة النسائية بصدد وضع خطة عمل لإقرار التناصف في كل هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل».

وبشأن وجودها صلب حزبها، اكدت ان المرأة صلب الاحزاب التقدمية لا يمكن ان تكون ديكورا بل عنصرا فاعلا ومؤثرا.